مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الفلسفية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
ISSN ٠٩٣٤-٢٢٢٤ رقم الإيداع الدولي
info@bayalhikma.iq

الخطاب النسوي العراقي في تعزيز الهوية الوطنية

المستخلص

تناقش هذه الورقة البحثية مفهوم المواطنة من وجهة نظر الحركات النسوية الأكثر اعتدالاً عبر وقوفها على أزمة الهوية وتداعياتها السياسية وأثرها على الهوية الوطنية فيتمحور سؤال المواطنة في تحقيق العدالة الاجتماعية في الدول التي تنتهج الأنظمة الديمقراطية، إذ تتأخذ من الحداثة السياسية قاعدة تنظيمية وشرعية سياسية في تأسيس المواطنة بوصفها اعترافاً اجتماعياً وقانونياً في تمثيل الإرادة الحرة للإنسان. فالمواطنة جوهرها الاختلاف وهي هوية جامعة للإفراد الذين ينضون تحت بقعة جغرافية محددة تجمعهم سمات مشتركة في الثقافة والتاريخ. لا سيما أن الهوية ليست نتاج معطى سابق للوجود الإنساني بل هي تصور سياسي غايتها الحفاظ على سيادة الدولة وحقوق الأفراد، وتأسيسًا لذلك، تتجاوز المواطنة المفاهيم القومية والعرقية والإثنية فالمواطنة لا تنفصل عن النسوية إذ ينطلق الخطاب النسوي في عمقه الفلسفي والسياسي في المطالبة بالحقوق والمساواة والعدالة والحرية، ويتشكل جوهر المواطنة في التعبير النسوي عبر الأنظمة الديمقراطية الليبرالية التي تحمل صفة التعددية الثقافية في أهمية تمكين المرأة بكونها مواطنة مساوية للرجل في الحقوق والواجبات، ويتم ذلك عبر إسهام المرأة في التمثيل السياسي بوصفه نتيجة لتمكينها الاجتماعي والاقتصادي، فتظهر هويتها الوطنية والسياسية ودورها في بناء المجتمع والدولة.

الكلمات المفتاحية: الأبوية السياسية، المواطنة فوق القومية، المواطنة والنسوية، الكوتا النسائية، العدالة الاجتماعية.

تاريخ تقديم البحث: ١٧/ ١١/ ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث: ١١/ ١٢/ ٢٠٢٤

م. د. أسيل عباس وادي(*)

(*) جامعة الفرات الأوسط التقنية
aseilabba696@gmail.com

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Philosophical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
Issn.2224-0934
Info@baytalhikma.iq

المقدمة

تعد المواطنة نتاجًا ثقافيًا وإنسانيًا بوصفها مفهومًا سياسيًا معاصرًا في تقوية الروابط بين الفرد والدولة وبين الفرد والمجتمع، لذا يتمثل الخطاب النسوي في إعادة التقييم والمشاركة السياسية للمرأة، ومن شروط الديمقراطية هي المواطنة النشطة، أي ووعي المواطنين بحقوقهم السياسية والاجتماعية، فضلا عن أن النظام الديمقراطية يرتبط بشكل وثيق مع حركات حقوق النساء، ولا ينفصل أحدهما عن الآخر، والفصل بينهما يشوه العملية الديمقراطية بالتالي يشكل منعطفًا خطراً على الصعيد السياسي، وتسعى الأنظمة الديمقراطية عبر مؤسساتها الرصينة والمبادئ والقيم الأخلاقية التي تتبناها في الحث على التمثيل السياسي للمرأة بكونها عضوًا فاعلًا في المجتمع، ولها أهمية كبيرة في المشاركة في صنع القرار والمساهمة في النهوض في الواقع الاقتصادي وإبراز مساهمتها في الفضاء الثقافي الإعلامي والإبداعي لنضوج هويتها الوطنية ودمجها المؤسساتي في المجتمع ويؤدي وجوها في تحقيق مكاسب مثمرة على صعيد النظام الديمقراطي وبالتالي إنتاج مواطنة تشمل الجميع.

ومن أجل تحقيق المواطنة العضوية للمرأة، عبر شبكة متداخلة تتم عبر محاورة عدة منها: أولا في تحسين وضعها الاجتماعي عبر تخليص هويتها من الترسبات المورثة والعادات والتقاليد، وإزالة الفوارق الجندرية عن هويتها الذاتية بوصفها تابعا للرجل، بينما يتجلى المحور الثاني في تمكينها اقتصاديًا ودمجها في المجتمع، إذ يوفر الاستقلال المادي مساحة للمرأة في حرية اتخاذ القرار، ويعد هذين الجانبين هما نتيجة لوصول المرأة للتنمية السياسية التي تراعها أنظمة الدولة الديمقراطية وفي تطبيق منهج الحداثة السياسية في مشاركة المرأة إلى جانب الرجل في النهوض بالمجتمع والدولة.

لذا تقف الورقة البحثية على معالجة وتفكيك الكوتا النسائية وأثرها في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣م، لما تحمل من إيجابيات وسلبيات في تعزيز دور المرأة تمثيلها السياسي، فهي مازالت تمارس دورا تقليديا عبر خضوعها لأبوية الأحزاب السياسية بوصفها ضمانًا سياسًيا في المشاركة السياسية، وتناقش الورقة مفهوم المواطنة النسوية عبر مفهومين وهما: يتمثل المحور الأول في مفهوم الخطاب النسوي السياسي، حينما يبحث المحور الثاني في المواطنة نسوية.

أولا: مفهوم الخطاب النسوي السياسي:

تتجه النسوية في فضائها العام إلى تجاوز الأيديولوجيات القبلية والثوابت السياسية في تحييد وجود المرأة سياسيًا، وانعكست كل هذه المؤثرات على إنتاجيتها ورميها الى الظل، ويتبنى النسوية الخطاب السياسي مناهضاً للسياسات التقليدية والتمثيل الصوري للمرأة، وتتمثل المشاركة السياسية للمرأة بوصفها جزءًا فاعلًا في المنظومات السياسية والاجتماعية من خلال تفكيك المفاهيم

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الفلسفية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
ISSN ٠٩٣٤-٢٢٢٤ رقم الإيداع الدولي
info@bayalhikma.iq

السياسية الأبوية عبر زيادة الوعي السياسي من أجل تحقيق عدالة سياسية نسوية، وعلى وفق هذا التصور، تعد النسوية حركة فلسفية اجتماعية وسياسية تبلور خطابها السياسي الأول على مبدأ تحقيق المساواة الغائبة بين الجنسين، والقضاء على قهر النساء عبر سياسيات الهوية والاختلاف.

وأشار المفهوم في تعريفه الأول أن ((المرأة لا تعامل على قدم المساواة –لا لأي سبب سوى كونها امرأة–في المجتمع الذي ينظم شؤونه ويحدد أولوياته حسب رؤية الرجل واهتماماته))[١].

وساهمت القوانين الوضعية في القرن العشرين في تحسين وضع المرأة، إذ حصلت على عديد حقوق في مجال الوظيفي والعمل العام والمشاركة السياسية[٢]، لذا تعد النظرية النسوية نظرية سياسية –اجتماعية قائمة على أساس المساواة في أن تحصل النساء على حقوقهن القانونية والسياسية والاجتماعية التي حرمن منها على مدار التاريخ، وانبثقت من الواقع الغربي من أجل المطالبة بحقوق النساء في تحقيق العدالة الاجتماعية، ولا تنفصل الحركة النسوية عن الحركات الاجتماعيات التي برزت في ستينيات القرن العشرين، ويرتكز البناء الفكري للنظرية النسوية عبر تفكيك نسق الثقافة المهيمنة ذات طابع ذكوري، أي تبقى المرأة ضمن أدوار جندرية محددة لا يمكنها الخروج عنها، وبهذا تصبح النسوية ممارسة سياسية هادفة الى تحرير جميع النساء وتجاوز المعوقات الطبقية والعرقية والاثنية، فالنسوية هي حركة ترفض التمييز على أساس الجنس، وتشرع بالتغيير عبر اكتشاف المرأة وعيها ذاتها، أي بوصفها امرأة، في تغيير التشوهات الايديلوجية والتقنيات الثقافية في دور المرأة وحدود وجودها وهويتها الجنسية[٣].

ونتج عن الاضطهاد الاجتماعي والاقتصادي للمرأة في إقصائها عن الفضاء السياسي وعزلها عن البيئة السياسية بوصفها غير جديرة بالعمل السياسي، ومن هذا المنطلق تعد النسوية حركة اجتماعية نقدية ثورية قائمة على أساس رغبة عملية في تغيير وضع النساء في المجتمع. إذ تسعى إلى التعبير عن ذلك سياسيا من خلال التنظيم الذاتي لميول المرأة السياسية وتمكينها على النحو الذي ينسجم مع قواعدها الفكرية والداعية إلى إحداث تغييرات جذرية في زوايا النظر إلى المرأة بوصفها مساوية للرجل ولا يمكن تحقيق المساواة السياسية إلا عبر المشاركة السياسية للمرأة، من خلال ضمان مشاركتها في صنع السياسيات العامة والقرارات السياسية أو التأثير فيها. ومن أسس الرئيسة في تمكين المرأة سياسيا بوساطة التمثيل البرلماني في الهيئات التشريعية يسهم إلى حد كبير في إرساء أسس الديمقراطية والمواطنة وتزداد قيمة هذا التمثيل وانعكاساته على صورة الدولة، ويعد دليلا واضحا على تقدم المجتمع وتطوره. كما تساهم المساواة السياسية في منع الاستبداد من خلال الاحتفاظ الشعب في السلطة وممارستها عبر ممثليه الذين يختارهم للتعبير عن إرداته، وبذلك هي التعبير العملي عن العقد الاجتماعي الطوعي

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Philosophical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
Issn.2224-0934
Info@baytalhikma.iq

عبر الممارسة والتطبيق، فهي تحقق التداول السلمي للسلطة مما يخلق الاستقرار السياسي هو ما تطمح إليه الدولة في بناء المجتمع[٤].

منذ تأسيس الدولة العراقية في عام ١٩٢١م، طرأت تغيرات واسعة على الأوضاع العامة في العراق من النواحي عدة ومنها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ونالت المرأة نصيبا من هذه التغيرات بروز النهضة النسوية عبر التعليم ودخول الفضاء العام إذ يعد التعليم جوهرا أساسيا في النهضة اذ شهد العراق نهضة نسوية تمثلت بتأسيس الجمعيات النسوية ومشاركة المرأة بتقديم الخدمات الاجتماعية والدور التنموي فيها[٥]. وهذا يدل أن الدولة العراقية الحديثة لم تكن بعيدة عن روح الديمقراطية والعدالة بمشاركة المرأة في التغيير السياسي الذي هو نتيجة للتغيير الاجتماعي والاقتصادي، فالصوت النسوي كان فاعلا في إحداث تغيير بنبوي في العملية السياسية على الرغم من أنه كان دورها محدودا في بداية تأسيس الدولة العراقية.

ثانيًا: مفهوم المواطنة:

تنحدر ((أصول المواطنة من الفكر السياسي الغربي، وتجلى تمثيلها السياسي الأول عند اليونان، حيث امتازت المواطنة عندهم بممارسة سياسة ونموذج ديمقراطي فريد جعلها تكون النواة الأولى في مناقشة القضايا السياسية واتخاذ القرارات بطريقة حرة وديمقراطية))[٦]. ولهذا لا يقتصر مفهوم المواطنة على الانتماء الشكلي للبلد الذي تعيشه فيه، وإنما تتمثل بسيادة الشرعية القانونية والمشاركة في العملية السياسية، عبر الالتزام بالقانون المطبق على أفراد المجتمع، وتحقيق المساواة للجميع[٧]. ولا تتحقق المواطنة دون وجود الدولة حيث إن ((الدولة تضمن استمراريتها وبقاءها وهيبتها إلا إذا اعترفت بحقوق المواطنين، لأنها تمثل مصلحة الناس المشتركة))[٨].

تمثل المواطنة في الفكر السياسي الحديث على وفق البيان الأمريكي الصادر عام ١٧٧٦ على قاعدة أساسية هي المساواة بين الأفراد، فيحق للمواطن تغيير مسار الحكومة إذا انحرفت عن مسارها الصحيح[٩]، وينص البيان ((إن الناس جميعا خلقوا متساويين وأن خالقهم منحهم حقوقا خاصة لا تنزع، ومن تلك الحقوق الحياة، الحرية، وطلب السعادة، وأنه لصيانة تلك الحقوق أنشئت الحكومات بين الناس، مستمدة سلطانها المشروع من رضا المحكومين، وأنه حينما تصبح حكومة ما خطرا على هذه الغايات فإن من حق الشعب أن يبدلها ويلغيها ليقيم حكومة جديدة ترسخ قواعدها على تلك المبادئ، وتنظم سلطانها على وجه يكفل للشعب السلامة والسعادة))[١٠]. واستنادا لذلك، مثلت الفلسفة الليبرالية النموذج الأسمى للمواطنة، من خلال تقوية الرابطة السياسية بين الدولة والفرد، أي بين الحقوق والواجبات، كما نجد أن المرونة هي صفة التي ميزت هذه الفلسفة فتارة يحمل دلالة سياسية، وتارة مدنية حقوقية

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الفلسفية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
ISSN ٠٩٣٤-٢٢٢٤ رقم الإيداع الدولي
info@bayalhikma.iq

فالفرد يمتلك مؤهلات وإمكانات فطرية ينبغي احترامها وتوفير الإمكانيات لتحقيها[١١].

وينبغي وضع حقوق الأفراد وحرياتهم الخاصة فوق الاعتبارات الاجتماعية والضرورات السياسية إذ صنف ج. سيتورات مل الحريات الضرورية للفرد إلى ثلاث: حرية الضمير تتعلق بحرية العقيدة والفكر والعاطفة والتعبير قولا ونشرا، وحرية الاختيار وتشمل حرية العمل ونوعه حتى إذا كان لم يعجب الآخرين، وحرية تكييف الأفراد حياتهم بما يلائم شخصياتهم، أما الصنف الثالث فيتعلق بحرية الانتماء ويشمل حرية الانضمام إلى الأحزاب والجماعات فرفع القيود القانونية على حرية الفكر والتعبير ضرورية رفع حجب الجهل واكتشاف الحقائق. ينطلق ستيوارت من أهم معيار هو احترام الحريات في تقييم السلطة السياسية والرأي العام وبهذا تعتمد المواطنة على ثلاث مؤشرات المؤشر المدني، المؤشر السياسي، المؤشر الاقتصادي[١٢].

إذ يظهر جليا ((أن التعدد في التكوين الاجتماعي ظاهرة اجتماعية وتاريخية وطبيعية لا يخلو منها مجتمع، فهي ليست بحد ذاتها مصدرا لحالة الانقسام في أي مجتمع من المجتمعات. إلا أن طريقة التعاطي مع تلك ظاهرة والتعامل الخاطئ مع ظاهرة التعدد هو السبب في إنتاج التوترات والصراعات السياسية داخل المجتمع الواحد، ففي الوقت الذي نجحت فيه أغلب الدول المتقدمة في إرساء أسس وقواعد حضارية لحل مثل هذه المشكلة وتحويلها إلى عنصر قوة وثراء، ولا تزال خطى العديد من الدول النامية متعثرة في هذا الاتجاه))[١٣].

يعد المجتمع العراقي من بين المجتمعات ذات تركيبة متنوعة قوميا ودينيا واثنيا، إذ إن العراق يمثل منذ القدم نموذجا للتعايش السلمي بين مكوناته الدينية والعرقية والمذهبية، حيث اندمجت فيه الثقافات والعادات الاجتماعية والمشاركات السياسية والتربوية وحتى الدينية لمكونات عرقية أصيلة عبر آلاف السنين[١٤]

ثالثًا: أسس المواطنة النسوية:

لا تنفصل المواطنة عن مضامين الخطاب النسوي العراقي في إرساء مبادئ العدالة والحرية والمساواة إذ ظهرت أول مشاركة سياسية للمرأة بصورة شكلية للمشاركة في الجوانب السياسية في التسعينات من القرن الماضي، إذ زجت المرأة في نظام ديكتاتوري لا يعترف بالمواطنة وحقوق الإنسان، فوجودها لم بشكل إضافة فعليا في ذلك الوقت، فضلا عن الظروف التي عصفت بالبلد بعد عام ١٩٩١م كان لها تأثير سلبي في مجمل أوضاع المرأة[١٥]. أما بعد ٢٠٠٣ م فقد نص الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥م في المادة (٣٠) الفقرة (ج) على ما يأتي (تنتخب الجمعية الوطنية نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع لأعضاء الجمعية الوطنية) أي تحقق نسبة تمثل النساء لا تقل عن الربع وهي خمسة وعشرون بالمئة من عدد

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Philosophical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
Issn.2224-0934
Info@baytalhikma.iq

أعضاء مجلس النواب[١٦].

واستنادا لهذا التحول الجديد في النظام السياسي العراقي الذي تمثل بالتحول الديمقراطي الذي يرتبط بشكل مباشر بحقوق الإنسان والمواطنة. فمن أسس المواطنة الرئيسة هي الديمقراطية بوصفها نظاما سياسيا وفضاءً مناسبا لمبدأ المواطنة، إذ لا تنفصل العلاقة بينها، وتتداخل في شكل تلاحمي. فالديمقراطية في عمقها تجمع بين الشعب والسلطة فهي حكم الشعب نفسه بنفسه، فالمشاركة التي تقوم عليها المواطنة لا تتحقق إلا من خلال الديمقراطية[١٧].

ومازالت الأحزاب تمارس سلطتها على النساء؛ لان تلك الأحزاب هي نتاج ثقافة أبوية وتصورات مجتمعية في قمع المرأة، ولا يمكن النهوض بالمجتمعات ألا عبر مشاركة المرأة، ومن أجل ذلك يتحتم على المرأة بمساهمتها الجادة في نهوض في واقعها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي عبر خطاب نسوي معتدل، لاسيما أن النسوية خطاب سياسي عالمي تشمل كل النساء اللواتي يختبرن خصوصية ثقافية وبيئة مختلفة. وهذا ما يجعل الصوت النسوي عابر للقوميات والهويات الفرعية في مطالبة في حقوق المرأة عبر ترسيم العدالة الاجتماعية التي تتمخض عبر مؤسسات الدولة في إعطاء مساحة أكبر للمرأة في إظهار هويتها الذاتية التي هي نتيجة حتمية لهويتها الوطنية عبر إرساء قيم المساواة، العدالة، التسامح، الاحترام، المجتمع المشترك، احترام التعددية، المسؤولية المتبادلة، الديمقراطية، السلام. فيرتكز بناء الدولة على أصالة الهوية الوطنية بوصفها هوية متنوعة وليست هوية أحادية إذ تقوم على أساس التنوع الثقافي والهوياتي في ضمان حقوق الجميع مع الاحتفاظ بهويتهم الفرعية إلى جانب هويتهم الوطنية الجامعة والحاضنة للتنوع الثقافي والعرقي والديني، فهي هوية توفر لجميع مساحة الآمنة في ممارسة حرياتهم والتمتع بثقافتهم المتنوعة عبر إحلال التعايش السلمي والمساواة وليس النبذ والإقصاء، حيث يتاح للأقليات التعبير عن ثقافتها وممارسة وجودها الحر على أساس وطني وهذا هو جوهر النظام الديمقراطي بوصفه صيرورة اجتماعية ثقافية وسياسية يتكفلها الجميع، ولا تنمو ولا تتطور إلا في فضاء الحرية والتعددية واحترام حقوق الإنسان.

وعطفا على ذلك، تقوم المواطنة النسوية على نسق على مجموعة من القيم والأخلاق، عبر خطابها الذي يتمثل بتحقيق العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، ولكي تتحقق المواطنة وتستمر تحتاج إلى مناخ ثقافي واجتماعي وسياسي ديمقراطي تعددي يحترم القانون وحقوق الإنسان ويوفر ضرورات العيش الكريم[١٨]. ولبناء مجتمع يعتمد على روح المواطنة وتعزيز الانتماء التي تنطلق من مبدأ الاختلاف وصون الحقوق والحريات واحترام سيادة القانون تقع ((ضمن التأسيس الحداثي لمفهوم الدولة الحديثة في تحييد وفصل سلطة الإكليروس عن الممارسة السياسية. فالتعاطي

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الفلسفية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
ISSN ٠٩٣٤-٢٢٢٤ رقم الإيداع الدولي
info@bayalhikma.iq

المذهبي مع الأفراد والمواطنين يستلزم التفرقة وتحييدا لمبدأ المساواة، لأن التعامل سيكون إثنيا فالأفراد ليسو ذواتا حقوقية مستقلة، لأن الإنسانية في المفهوم الحداثي ليست معطى انطولوجيا بل لازمة مدنية فالحقوق التي يملكها الفرد ناتجة عن انتماءاته المدنية للمجتمع وليس لوجوده كانسان فالمجتمع المدني هو الذي يؤسس للحقوق))[١٩].

وتنطلق المواطنة النسوية بوصفها خطابًا حقوقيًا ومعرفيًا وإنسانيًا، ويطالب في إرساء القانون على جميع الإفراد عبر تعميق أسس الحقوق والواجبات وعلى هذا الأساس لا تتحقق المواطنة عبر شروط محددة أهمها المعرفة والإحاطة بالقانون ودلالاته، فيؤدي الجهل بالقانون في ضياع الحقوق وتعميق الاستلاب الوطني وتعميق الانقسام على أساس طائفي، وطالما يتم استغلال التنازع القيمي ورفض الآخر في تعزيز الخطاب الأحادي المتطرف من قبل السلطة الحاكمة لذا من شروط المواطنة هو تنمية الوعي السياسي لدى المواطن عبر معرفة حقوقه كاملة سواء كانت مدنية أم سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية وبعد تعلم هذه الحقوق عليه أن يمارسها ويسعى لتحقيقها وعدم التنازل عنها[٢٠]

تقوم فلسفة المواطنة النسوية ((على المساواة بين الافراد وليس الجماعات الذين يعانون من سياسات التمييز، وما يطلق عليها مواطنة بين الجماعات أو المواطنة الفردية فيما يتعلق بحقوق النساء في الالتحاق في سلك الوظائف والمواطنة الشاملة هي القائمة على المساواة والعدالة))[٢١]

بناءً على ذلك، أكثر ما تواجهه المواطنة في مضامينها السياسية والاجتماعية هو وجود الصلة التاريخية التي ترتبط بين المواطنة والأمة، وتكونت في إطار الأمة شرعية الممارسات الديمقراطية وفي جميع حركات الاستقلال التي انطلقت من أوروبا وأمريكا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وفي القارتين الأفريقية والآسيوية في القرن العشرين اقترنت المطالبة بالاستقلال الوطني بتأكيد المواطنة ولم تنفصل عنها، باسم قيم المواطنة ثارت الشعوب المستعمرة على هيمنة المستعمرين الأوروبيين لذا رافق ظهور الديمقراطية لحيز الوجود الشكل القومي، غير أن هذه الصلة التاريخية ليست منطقية فبقيت المواطنة تفسر في مستوين وهما: تحت القومي أو فوق القومي، وجعل وجودها مقيدا في جانب أحادي، ومن جانب آخر في ظل الحداثة السياسية أخذت المواطنة شكلا جديداً قائماً على الاختلاف والتعددية الثقافية، فارتبطت بحقوق الإنسان متجاوزة التصور القومي، وهو بمثابة اعتراف ضمني بحقوق الجماعات والأمم داخل الكيان السياسي برابط قومي[٢٢]. وعلى وفق هذا التصور، كانت المواطنة النسوية تخلصت من قيود البعد القومي إذ في عمقها تأسيس وجودي للحقوق والحريات في صوغ هوية وطنية تعددية جامعة تحتضن الاختلاف والتنوع المجتمعي.

وتأسيسا على ذلك، أصبحت المواطنة من وجه نظر نسوية هي خطاب التنوع وإدارة التباينات

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Philosophical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
Issn.2224-0934
Info@baytalhikma.iq

الثقافية، إذ تستند على مبدأ التسامح، الذي ينطلق من احترام الحرية الفردية والانتماءات الدينية أو التاريخية، فضلا عن صون الحريات العامة وحرية المشاركة وحق ممارسة الدين واستخدام لغة الأم، أما على النطاق العام تمون أكثر تنظيما في ممارسات تلك الحريات وتعزيز الحياة المشتركة تحت قوانين سياسية تحمي حقوق الجميع وتنضوي كلها تحت مفهوم المواطنة وهو ما يطلق عليه بالاستقامة الليبرالية[٢٣]. إذ تعد التعددية الثقافية هي المفصل الأساس في تشكيل المواطنة الحديثة العابرة للقومية وتجاوز المواطنة الكلاسيكية أي الحقوق الفردية لا تتعارض مع حقوق الجماعة، أي مع حقوق الانسان وانتمائه الوطني.

وبهذا تصبح المقاومة النسوية عابرة للقومية من خلال تعزيز مفهوم المساواة السياسية للأفراد في خطاباتها القانونية والاجتماعية؛ لأنها قائمة على مبدأ الاعتراف بالآخر، كما أن المواطنة العابرة للقومية لا تنفي وجود الدولة – الأمة، فطالما ارتبطت بها، ويمكن للمواطنة ان تمارس بشكل مثالي فوق القومي وتحت القومي[٢٤]. وتتجه المواطنة ما بعد القومية إلى ((فصل الهوية القومية بما تحويه من أبعاد تاريخية وإثنية وعرقية وثقافية عن المشاركة المدنية والسياسية القائمة على عقلانية القانون وحقوق الانسان والاحساس الوطني ليس مرتبطا بأمة ثقافية وتاريخية معينة، وإنما أيضا بمبدأ دولة القانون ذاته فالوطنية الدستورية بوصفها تطبيقا مدنيا خالصا منفصلا عن الانتماء القومي))[٢٥].

وعطفا على ذلك تتجاوز المواطنة النسوية مسألة صراع الهويات وتنشد تعزيز الانتماء الوطني فهي منطلقة في تكوين مجتمعات تعددية يجمعها قانون الدولة والوطن، إذ تأخذ المواطنة منحى أخلاقياً من خلال الاعتراف بالإنسان وحقوقه، أي السعي لتوفير نموذج العيش الذي يجعل حياة الناس قابلة للحياة، وترفض تسيس الدولة في نطاق الهوية وصراعاتها، فهي بذلك لا تجعل الإنسان محور الدولة، وإنما جعله أداة للصراع عبر الدفاع عن مرآة انتماء جاهزة ومتقادمة، وحيث تكون الهوية أهم من الإنسان[٢٦].

وتسعى المواطنة في تبني مفهوم الدولة عبر الخصوصية الثقافية للشعوب بعد ما تزعزعت سيادة الدولة – الأمة بشكل واسع النطاق بسبب حصول العولمة[٢٧]. أي نبحث عن دولة بنيوية ناهضة بذاتها، وقيم المواطنة نابعة من الاعتراف بحقوق مواطنيها ولا تقوم أسسها من منظور متعالي تم فرضه القانون الدولي وحقوق الإنسان والديمقراطية بل أن المواطنة الديمقراطية يجب أن تكون نتيجة للمجتمع مدني عالمي هدفه هو إرساء ديمقراطية كسمو – سياسية أي قائمة على المواطنة العالمية. إذن المواطنة هي مفهوم قانوني وتاريخي، ولها ارتباط وثيق بقيم الحرية والمساواة والمشاركة السياسية؛ لأنها توصيف اجتماعي سياسي يرتبط بالمواطن ككائن له حقوق وعليه

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الفلسفية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
ISSN ٠٩٣٤-٢٢٢٤ رقم الإيداع الدولي
info@bayalhikma.iq

واجبات تفرضها طبيعة انتمائه إلى الوطن معين مع الالتزام بالواجبات العامة، فهي تندرج ضمن علاقة الفرد بالدولة يحددها الدستور والقوانين المنبثقة منه، وتحيل المواطنة في بند قانوني إلى شرطين: الأول الدولة الوطنية وما يتبع ذلك من إقامة مجتمع عصري يقوم على العيش المشترك بين مواطنيه والثاني النظام الديمقراطي وركائزه الأساسية المتعلقة بالتوازن بين الحقوق والواجبات العامة[٢٨]. ولهذا تختلف المواطنة عن الوطنية لأن الوطنية ((تخلق تضامنا في الواجبات بينما المواطنة تعطي حقوقا))[٢٩]. طالما كانت سمات الوطنية هي استجابات عاطفية تحمل إشارة واضحة إلى مشاعر الحب، بينما المواطنة أكثر عمقا بوصفها صفة لصيقة بالمواطن تحدد حقوقه وواجباته اتجاه الوطن، أي تركز على مفهوم العلاقة بين الفرد والدولة وعلى أن هذا الرابط هو الأسمى على غيره من الروابط كعشيرة والطائفة وغيرها[٣٠]. بناء على ذلك، أن كل الفرد ((في الدولة الديمقراطية يتمتع كل من يحمل جنسية الدولة من البالغين والراشدين بحقوق المواطنة، وهذا ما يغيب في الدول غير ديمقراطية، ولا يمكن ان تكون هناك مواطنة إلا إذا كانت هناك مجموعة من السمات تظهر في المجتمع ومن هذه السمات هي المواطنة تجسيد لنوع من الشعب يتكون من مواطنين يحترم كل فرد منهم الفرد الآخر ويتحلون بالتسامح اتجاه التنوع الذي يزخر به المجتمع، على القانون أن يعامل ويعزز قيم المواطنة من خلال الاعتبار كل افراد المجتمع على قدم من المساواة))[٣١]. أي تعزيز روح الديمقراطية لدى المواطن. ولا تنفصل مقومات الديمقراطية عن المواطنة، لا سيما أن مصدر الحقوق والواجبات، أي ترسيم جوهر المواطنة المتساوية لمن يحمل الجنسية، عبر وتجاوز الهويات الفرعية مع الاحتفاظ بالخصوصية التعددية لتلك الهويات، والديمقراطية هي إعلان بأن الشعب هو مصدر السلطات من خلال حكم الشعب نفسه بنفسه، وبهذا تتم ممارسة السلطة بإرادة بشرية، ولكي تحقق المواطنة الديمقراطية يجب أن تكون مصادر ووسائل المشاركة الفعالة متاحة و امتلاك الفرد الحد الأدنى من الاستقلال المادي والتصرف الاجتماعي والفعل السياسي، وبهذا تتحول الديمقراطية إلى قيمة اجتماعية ومعيار أخلاقي وليست عبئا على الأفراد ونفيا لتكريس السلطة في فئة محددة، وتصبح أسس الديمقراطية بمثابة البنية التحية والإطار الثقافي والاجتماعي لممارستها[٣٢].وفي ضوء ما تقدم، تتلازم المواطنة مع الديمقراطية؛ لأنها تقوم على الفصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وهي بذلك تضمن جميع الحقوق القانونية والسياسية للمواطنين بلد بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والعرقية، والإثنية فعلاقة بينهما عميقة وجوهرية إذ لا يمكن ممارسة الديمقراطية دون تطوير وتكريس المواطنة؛ لأن المواطنة هي السبيل الوحيد لتكريس سيادة القانون والمساواة وممارسة الحد الأدنى من الحقوق[٣٣]. مع تعزيز الخصوصية الثقافية للتنوع المجتمعي.

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Philosophical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
Issn.2224-0934
Info@baytalhikma.iq

الخاتمة

تعد النسوية حركة سياسية فلسفية اجتماعية تنادي بحقوق المرأة، وتسعى للعدالة الاجتماعية والسياسية بوصفها حركة حقوقية يرتكز خطابها على مضامين النظم الديمقراطية في تعزيز الهوية الوطنية في بناء الدولة.

تجاوز الخطاب السياسي النسوي البعد القومي في ترسيم روح المواطنة لدى الأفراد، إذ تقوم المواطنة في عمقها على تأسيس وجودي للحقوق والحريات في صوغ هوية وطنية تعددية جامعة تحتضن الاختلاف والتنوع المجتمعي.

يتمثل الخطاب النسوي في ضرورة مشاركة المرأة في التمثيل السياسي من خلال تجذير المساواة السياسية التي مازالت محددة بالكوتا النسائية في الدستور العراقي، إذ تمثل الكوتا وصاية سياسية في تحديد دور المرأة واضعاف دورها في المنصب القيادية والمشاركة في صنع السياسيات العامة، وبالتالي تقليص دورها في تعزيز قيم المواطنة وتقوية الأواصر بين الأفراد والدولة فيما يتعلق بالحقوق والواجبات.

المواطنة النسوية هي خطاب حقوقي ثقافي اجتماعي لا يقوم على الإقصاء، وإنما تعزز دور المرأة في بث الآلفة والتسامح عبر المكونات المختلفة عبر التمثيل السياسي.

الهوامش

١. النسوية ومابعد النسوية (دراسات ومعجم نقدي): سارة جامبل، ترجمة: احمد الشامي، مراجعة: هدى الصدةّ منشورات المشروع القومي للترجمة -المجلس الأعلى للثقافة – القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م، ١٥.

٢. ينظر: حق المرأة العراقية في المشاركة السياسية: رؤية سوسيولوجية: د. فهيمة كريم المشهداني، منشورات مجلة معابر، المجلد ٥، العدد ١، ٢٠١٩، ٤.

٣. ينظر: في النظرية السياسية النسوية – البنى الفكرية والاتجاهات المعاصرة: رعد عبد الجليل وآخرون، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب– الكويت، ٢٠٢٢، ٢٨–٢٤.

٤. ينظر موقع المرأة في النظام السياسي الإسلامي: خديجة عيد الهادي المحميد، منشورات مكتبة مؤمن قريش– بيروت، ٢٠١١، ٥.

٥. ينظر: أول طريق للنهضة النسوية في العراق: صبيحة الشيخ داود، منشورات مطابع الرابطة–بغداد، ١٩٨٥م، ١٧٣– ١٨٣.

٦. المواطنة – مفهومها جذورها التاريخية وفلسفتها السياسية: شريف الدين بن دوبه، منشورات العتبة العباسية المقدسة، المركز الإسلامي للدراسات، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠١٩م،٣٠.

٧. ينظر: المصدر نفسه: ٣٢.

٨. محاضرات في تاريخ الفكر السياسي: عبد المجيد عمراني، منشورات جامعة بانته، الجزائر، ط١، ١٩٩٩م، ٥١.

٩. ينظر: المواطنة – مفهومها وجذورها التاريخية وفلسفتها السياسية: ٥٢.

١٠. وطنيون وأوطان: أديب نصور، منشورات دار العلم للملايين – بيروت، ١٩٥٢م، ٦٥.

١١. ينظر: المواطنة – مفهومها وجذورها التاريخية وفلسفتها السياسية: ٦٩–٧٠.

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الفلسفية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
ISSN ٠٩٣٤-٢٢٢٤ رقم الإيداع الدولي
info@bayalhikma.iq

١٢. ينظر: الحرية: جون ستيوارت مل، ترجمة: عبد الكريم أحمد، منشورات مؤسسة سجل العرب- القاهرة، ١٩٦٦م، ٣٧.

١٣. المواطنة ودورها في تعزيز السلم الأهلي في العراق: بشار فتحي جاسم، منشورات مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠٢٠، ٦٧٧

١٤. الولاءات العشائرية والطائفية وإشكالية الهوية في العراق: إبراهيم الحيدري، منشورات الملتقى الفكري الأول للحوار الوطني- وزارة الدولة لشؤون الحوار الوطني – بغداد، ٢٠٠٩، ٦.

١٥. ينظر: المرأة العراقية والديمقراطية – واقع المرأة في عراق مابعد التغيير: هادي فريد، منشورات المركز التقدمي لدراسات وأبحاث مساواة المرأة – بغداد، ٢٠٠٨م، ١٢١.

١٦. ينظر: المصدر نفسه: ١٢٣

١٧. المواطنة- مفهومها وجذورها التاريخية وفلسفتها السياسية: ٧٨.

١٨. ينظر: مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي: عبد الجليل أبو المجد، منشورات إفريقيا الشرق – المغرب، ٢٠١٠م، ١٨-١٩.

١٩. المواطنة – مفهومها وجذورها التاريخية وفلسفتها السياسية: ٨١-٨٢

٢٠. ينظر: المصدر نفسه: ٩١

٢١. ما المواطنة: دومينك شنابر، كريستيان با شوليه، ترجمة: سونيا محمود نجا، منشورات المركز القومي للترجمة – القاهرة، ط١، ٢٠١٦، ٢٦٣

٢٢. ينظر: المصدر نفسه: ٢٨٥.

٢٣. ينظر: ما المواطنة: ٢٨٧

٢٤. ينظر: ما المواطنة: ٣٠٠

٢٥. المصدر نفسه: ٣٠٨-٣٠٩

٢٦. الهجرة إلى الإنسانية: فتحي المسكيني، منشورات كلمة للنشر والتوزيع – تونس، ط١، ٢٠١٦، ٨٨.

٢٧. الهجرة إلى الإنسانية: ١٠٩

٢٨. ينظر: مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي: عبد الجليل أبو المجد، منشورات إفريقيا الشرق – المغرب، ٢٠١٠، ١٣.

٢٩. بؤس الديمقراطية: إشكالات، سليم حداد، منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع – بيروت، ط١، ٢٠٠٦، ٢٣.

٣٠. ينظر: مفهوم المواطنة والديمقراطية وجدلية العلاقة بينهما: معمري أحمد، رانبي عبد القادر بحث منشور في جامعة الجلفة – الجزائر، ٣.

٣١. المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية: علي خليفة الكواري، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، ٢٠٠١، ٣١.

٣٢. ينظر: المواطنة تسامي على اليمين واليسار: لورنس شيكرنج وآخرون، ترجمة: هشام عبدالله، مجموعة من المقالات ضمن كتاب بعنوان: بناء مجتمع من المواطنين، منشورات الأهلية للنشر والتوزيع – الأردن، ٢٠٠٣، ٢٥٩.

٣٣. المواطنة في عبون الصحافة المصرية: سلمى شاهين، منشورات مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان ٢٠١٠.

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Philosophical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
Issn.2224-0934
Info@baytalhikma.iq

المصادر والمراجع

- أول طريق للنهضة النسوية في العراق: صبيحة الشيخ داود، منشورات مطابع الرابطة-بغداد، ١٩٨٥م.
- بؤس الديمقراطية: إشكالات، سليم حداد، منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت، ط١، ٢٠٠٦م.
- الحرية: جون ستيوارت مل، ترجمة: عبد الكريم أحمد، منشورات مؤسسة سجل العرب- القاهرة، ١٩٦٦م.
- حق المرأة العراقية في المشاركة السياسية: رؤية سوسيولوجية: د. فهيمة كريم المشهداني، منشورات مجلة معابر، المجلد ٥، العدد ١، م٢٠١٩.
- في النظرية السياسية النسوية - البنى الفكرية والاتجاهات المعاصرة: رعد عبد الجليل وآخرون، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، م٢٠٢٢.
- لمواطنة ودورها في تعزيز السلم الأهلي في العراق: بشار فتحي جاسم، منشورات مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠٢٠م.
- ما المواطنة: دومينك شنابر، كريستيان با شولييه، ترجمة: سونيا محمود نجا، منشورات المركز القومي للترجمة - القاهرة، ط١، ٢٠١٦م.
- محاضرات في تاريخ الفكر السياسي: عبد المجيد عمراني، منشورات جامعة بانته، الجزائر، ط١، ١٩٩٩م.
- المرأة العراقية والديمقراطية - واقع المرأة في عراق ما بعد التغيير: هادي فريد، منشورات المركز التقدمي لدراسات وأبحاث مساواة المرأة - بغداد، ٢٠٠٨م
- مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي: عبد الجليل أبو المجد، منشورات إفريقيا الشرق - المغرب، ٢٠١٠م
- مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي: عبد الجليل أبو المجد، منشورات إفريقيا الشرق - المغرب، ٢٠١٠م.
- مفهوم المواطنة والديمقراطية وجدلية العلاقة بينهما: معمري أحمد، رانبي عبد القادر بحث منشور في جامعة الجلفة - الجزائر.
- المواطنة - مفهومها جذورها التاريخية وفلسفتها السياسية: شريف الدين بن دوبه، منشورات العتبة العباسية المقدسة، المركز الإسلامي للدراسات، بيروت - لبنان، ط١، ٢٠١٩م.
- المواطنة تسامي على اليمين واليسار: لورنس شيكرنج وآخرون، ترجمة: هشام عبد الله، مجموعة من المقالات ضمن كتاب بعنوان: بناء مجتمع من المواطنين، منشورات الأهلية

مجلّة نصف سنوية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الفلسفية في بيت الحكمة ـ بغداد
رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ٦٨٢ لسنة ١٩٩٩
ISSN ٠٩٣٤-٢٢٢٤ رقم الإيداع الدولي
info@bayalhikma.iq

للنشر والتوزيع – الأردن، ٢٠٠٣م.

- المواطنة في عبون الصحافة المصرية: سلمى شاهين، منشورات مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان ٢٠١٠م.
- المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية: علي خليفة الكواري، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، ٢٠٠١م.
- موقع المرأة في ف النظام السياسي الإسلامي: خديجة عيد الهادي المحميد، منشورات مكتبة مؤمن قريش– بيروت، م٢٠١١.
- النسوية وما بعد النسوية (دراسات ومعجم نقدي): سارة جامبل، ترجمة: احمد الشامي، مراجعة: هدى الصدة، منشورات المشروع القومي للترجمة –المجلس الأعلى للثقافة – القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م
- الهجرة إلى الإنسانية: فتحي المسكيني، منشورات كلمة للنشر والتوزيع – تونس، ط١، ٢٠١٦م.
- وطنيون وأوطان: أديب نصور، منشورات دار العلم للملايين – بيروت، ١٩٥٢م.
- الولاءات العشائرية والطائفية وإشكالية الهوية في العراق: إبراهيم الحيدري، منشورات الملتقى الفكري الأول للحوار الوطني– وزارة الدولة لشؤون الحوار الوطني – بغداد، ٢٠٠٩ م.

Semi-annual Quarterly journal issued by Department of Philosophical Studies In Bayt Al-Hikma
No.of deposit at Library and Archives(682)1999
Issn.2224-0934
Info@baytalhikma.iq

Iraqi Feminist Discourse in Strengthening National Identity

Dr. Aseel Abbas Wadi

Abstract:

This research paper discusses the concept of citizenship from the perspective of the most moderate feminist movements, through its stand on the identity crisis and its political repercussions and its impact on national identity. The question of citizenship revolves around achieving social justice in countries that adopt democratic systems, as it takes political modernity as an organizational basis and political legitimacy in establishing citizenship as a social and legal recognition in representing the free will of man. Citizenship is essentially difference and is a collective identity for individuals who fall under a specific geographical area that shares common features in culture and history. Especially since identity is not the product of a given prior to human existence; Rather, it is a political conception whose goal is to preserve the sovereignty of the state and the rights of individuals. Based on this, citizenship transcends national, racial and ethnic concepts. Citizenship is inseparable from feminism, as feminist discourse in its philosophical and political depth begins with the demand for rights, equality, justice and freedom. The essence of citizenship is formed in feminist expression through liberal democratic systems that bear the characteristic of cultural pluralism in the importance of empowering women as citizens equal to men in rights and duties. This is achieved through women's contribution to political representation as a result of their social and economic empowerment, thus revealing their national and political identity and their role in building society and the state.

Keywords: Political patriarchy, supranational citizenship, citizenship and feminism, women's quota, social justice.